

## تحليل فاعلية الشمول المالي لمعالجة الفقر في العراق مع إشارة الى التجربة النيجيرية

أ.م.د. لورنس يحيى صالح

احمد عدنان غناوي

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

الباحث ديوان الرقابة المالية الاتحادي

**المستخلص :** ينصب تركيز هذا البحث على التعريف بجانب مهم من جوانب التطور المالي الذي ينعكس على التخفيف من حدة الفقر في العراق الا وهو الشمول المالي ومن ثم السير على طريق تحقيق اقتصاد مستدام ، وذلك بالتأكيد بعد استعراض احدى التجارب الدولية المهمة في هذا الصدد واختتام ذلك بقياس مستوى الشمول المالي في العراق واثره للحد من الفقر عبر مؤشر خط الفقر المطلق .

**Abstract:** The focus of this research lies in the definition of an important aspect of financial development, which is reflected on the alleviation of poverty in Iraq, namely financial inclusion and then taking the path of achieving a sustainable economy, certainly after reviewing one of the important international experiences in this regard and finally measuring the level of financial inclusion in Iraq and its impact on poverty reduction through the absolute poverty line indicator.

**الكلمات الافتتاحية :** الشمول المالي ، مؤشرات الشمول المالي ، الشمول المالي في نيجيريا ، الشمول المالي والفقر في العراق

**Key words:** financial inclusion, indicators of financial inclusion, financial inclusion in Nigeria, financial inclusion and poverty in Iraq

### منهجية البحث Methodology :

**اولاً : المشكلة والاهمية The problem & significance of the study :** ان من اكبر المعوقات التي تواجه التنمية الاقتصادية والسياسات التنموية هي مشكلة تمويل التنمية ، ومع تطور الرؤى على المستوى العالمي وُجد بأن الشمول المالي يمكن ان يشكل أداة مهمة واساسية لمواجهة مشكلة تمويل التنمية وخاصة الفقر ؛ ومن هنا برزت أهمية البحث عبر محاولة تشخيص أسباب هذه الظاهرة ومن ثم اقتراح السبل الكفيلة التي من شأنها علاج الظاهرة واسبابها .

**ثانياً : الفرضية Hypothesis :** ينطلق البحث من فرضية مفادها ان احدى وسائل تمويل التنمية المتمثلة بـ (الشمول المالي) تعد أداة مهمة وذات فاعلية في الحد من ظاهرة الفقر في العراق .

**ثالثاً : اهداف البحث Purposes :** بهدف اثبات فرضيات البحث من عدمه او بناء وجهة نظر جديدة فان البحث يهدف الى الاتي :

- ا. تسليط الضوء على حدود ومديات ظاهرة الفقر في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٧) .
- ب. استعراض تجارب دولية ناجحة عبر اعتمادها لسياسات تنموية في تقليص ظاهرة الفقر واسبابه (سياسة الشمول المالي في نيجيريا) .
- ج. تحليل إمكانية محاكاة تلك التجارب لمعالجة ذات الظاهرة واسبابها في العراق .

d. قياس فاعلية الشمول المالي في الحد من ظاهرة الفقر في العراق .

### المحور الأول : الشمول المالي / مفهوم وابعاد ومؤشرات وعوائق

اولاً : نشأة وتطور مفهوم الشمول المالي Financial Inclusion , Origins & Evolution :

خلال العقود القليلة الماضية نما الشمول المالي من جذوره المتمثلة بالقروض البسيطة والصغيرة ليشتمل على الخدمات المالية الأساسية التي توفر مستقبلاً مالياً سليماً بالنسبة للملايين حول العالم ، وقد كان هذا النمو والتطور وفق الاتي ([http://www.inclusionplus.com/a-brief-history-of-](http://www.inclusionplus.com/a-brief-history-of-financial-inclusion) financial-inclusion ) :

- منتصف السبعينات الى أوائل الالفية : حيث وُلد الائتمان الأصغر Microcredit حينما قام محمد يونس بتقديم قرضه الأول البالغ ٢٧ دولار من جيبه الخاص لمجموعة من النساء اللاتي يعملن في النسيج في بنغلادش ، وقد توسعت منهجية الائتمان الأصغر بعد اسيا ليصل الى مناطق أخرى مثل اميركا اللاتينية حيث كان معظم الممولين منظمات غير حكومية غير هادفة للربح .
- من أوائل الى نهاية عام ٢٠٠٠ : اذ اصبح التمويل الأصغر هو مصطلح هذا الفن ، فقد عكست هذه الطفرة الفهم المتنامي حاجة الافراد منخفضي الدخل ما هو اكثر من الائتمان ، فهم بحاجة الى الخدمات المالية التي تتضمن المدخرات والتأمين وتأجير الأصول والمعاشات التقاعدية وما الى ذلك .
- بدايات عام ٢٠١٠ : حيث عكس الشمول المالي حقيقة كون المؤسسات المالية المتخصصة والتي تستهدف الافراد منخفضي الدخل لا تقي على الأرجح بالاحتياجات المالية لملياري<sup>١</sup> شخص الذي لا يمتلكون حتى الحساب المصرفي الأساسي ، وبالرغم من نجاحه الا ان صناعة التمويل الأصغر لم تصل سوى الى ما يقرب من ٢٠٠ مليون شخص او ١٠% من الحاجة العالمية

### ثانياً : مفهوم وأهمية الشمول المالي Financial Inclusion Concept :

لقد انبثق الشمول المالي بوصفه انموذجاً جديداً للنمو الاقتصادي حتى بات يمارس دوراً رئيساً في إبعاد شبح الفقر عن البلدان ، فهو يشير الى إيصال الخدمات المصرفية الى الغالبية العظمى من السكان سواءً بسواء من أصحاب الامتيازات والافراد المحرومين ووفق امداد وشروط مقبولة ، وعلى هذا الأساس يمثل الشمول المالي أولوية مهمة لأي بلد فيما يرتبط بالنمو الاقتصادي وتقدم المجتمع ذاك انه يمنح التمكين على تقليص الفجوة بين السكان الغني والفقير ، وفي ظل ذلك تعد المؤسسات المالية الركائز المتينة للتقدم والنمو والتنمية الاقتصادية ، ويمكن للوصول المالي (Financial Access) وبكل تأكيد تحسين الظروف المالية ومستويات المعيشة للفقراء والمحرومين (Iqbal & Sami , 2017 : p644 - ) . (645)

١ اذ يشير البنك الدولي الى ان ما يقرب من ٢ مليار شخص لا يستخدمون الخدمات المالية الرسمية وان اكثر من ٥٠% من البالغين في العوائل الفقيرة غير متعاملين مع المصارف ؛ لذا يعتبر الشمول المالي هو الممكن الرئيس لتقليص الفقر وتعزيز الازدهار . (<http://www.worldbank.org>)

مما تقدم تتضح أهمية الشمول المالي في كونه سبيلاً لكسر حلقة الفقر المفرغة فالشمول المالي يعطي القطاعات الضعيفة والافراد المهمشين دفعةً كبيرة كون أدوات الشمول المالي ممكنة الاستخدام بصورة صحيحة من قبل القطاع المصرفي ، وتزداد أهمية الشمول المالي نظراً لكونه شرطاً ضرورياً لاستدامة النمو . (James , 2017 : p1)

وكان مصطلح الشمول المالي قد اكتسب أهمية كبيرة منذ أوائل القرن الحادي والعشرين كنتيجة للنتائج المتعلقة بالاستبعاد المالي (Financial Exclusion)<sup>٢</sup> ، وبذا فان الشمول المالي او التمويل الشامل هو عبارة عن إيصال الخدمات المالية بتكاليف مقبولة للفئات المحرومة والمنخفضة الدخل من المجتمع ، وذلك على النقيض من الاستبعاد المالي حيث تغدو تلك الخدمات غير متاحة او غير مقبولة الكلفة ، وكما يشير المدير التنفيذي في اتحاد الشمول المالي<sup>٣</sup> The Alliance for Financial Inclusion (AFI) (Alfred Hannig) بالقول "ان الشمول المالي لم يعد موضوعاً هامشياً ، فقد تم ادراكه الان كجزء مهم من التفكير السائد في التنمية الاقتصادية " . (James , 2017 : p1)

### ثالثاً : تعريف الشمول المالي Definition of Financial Inclusion :

تعرف اللجنة الحكومية للشمول المالي في الهند الشمول على انه "عملية ضمان الوصول الى الخدمات المالية مضافاً الى الائتمان الكافي والمناسب التوقيت عند الحاجة اليه وبكلفة مقبولة ، وفي الوقت الذي تركز فيه العديد من تعريفات الشمول المالي المطروحة على مدى مشاركة الافراد في الأنشطة المصرفية ، فان من الضروري في بعض الأحيان الإشارة الى ان الشمول المالي يشمل ما هو اكبر من مجرد العلاقة بين المصرفي والذبون ، اذ يعرف Chakraborty (٢٠١١) الشمول المالي على انه عملية ضمان الوصول الى السلع والخدمات المالية المناسبة المطلوبة من قبل المجاميع المكشوفة كالقطاعات الاجتماعية الضعيفة ومجاميع الدخل المنخفض بكلفة مقبولة ووفق طريقة عادلة وشفافة ، وبالتالي الوصول الى تدابير التمويل الشمولي الذي يوفر الجوانب الحاسمة في سياق النمو والتنمية الاقتصادية لأي اقتصاد . (Onaolapo , 2015 : pp 13-14)

<sup>٢</sup> بناءً على ما ذكره (Gloukiviezoff) ١٩٩٩ فان المقصود من الاستبعاد المالي (Financial Exclusion) العملية التي يواجه فيها الفرد صعوبات معينة في الوصول او في استخدام التسهيلات المصرفية التي لم يعد قادراً من دونها العيش بشكل اعتيادي من الناحية الاجتماعية في مجتمعه ، في مقابل ذلك توسع كل من (Kempson, Whyley, Caskew and Collard) ٢٠٠٠ بالتعريف ليشتمل على الاستبعاد عن طريق تقدير المخاطرة وتصميم المنتج والاستبعاد عن طريق كلفة الخدمة نسبةً الى الدخل والاستبعاد عن طريق التجاهل ، والاستبعاد الذاتي من قبل الافراد الذي يعتقدون بالنفور من الخدمات المالية ، او كونهم غير راغبين بولوج المؤسسات المالية . (Makoni, 2014: 448)

<sup>٣</sup> اتحاد الشمول المالي (The Alliance for Financial Inclusion) هو الشبكة الأكبر عالمياً والأكثر بروزاً لصناع سياسة الشمول المالي من البلدان النامية والناشئة الذي يعملون معاً من اجل زيادة الوصول الى الخدمات المالية الملائمة للفقراء ، وقد تأسس هذا الاتحاد في عام ٢٠٠٨ وقد تنامي عدد اعضائه ليصل الى اكثر من ١٠٥ مؤسسة من ٨٨ بلد عضو منذ ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٣ .

#### رابعاً : اهداف الشمول المالي **Goals of Financial Inclusion** :

يشير KUMAR الى ان الأهداف الرئيسة للشمول المالي تتمثل بـ : (KUMAR , 2013 , 105):

- توفير الوصول إلى مختلف الخدمات المالية السائدة مثل حساب التوفير المصرفي والائتمان والتأمين والمدفوعات والتحويلات والخدمات الاستشارية المالية والائتمانية .
- توفير الافادة من السوق المالية الرسمية الواسعة وحماية المستبعدين من استغلال سوق الائتمان غير الرسمي بالشكل الذي يمكن معه زجهم في التيار الرئيسي .

#### رابعاً : ابعاد الشمول المالي **Dimensions of Financial Inclusion** :

هنالك على الأقل ثلاثة ابعاد للشمول المالي هي : (World Bank , Financial Inclusion Strategies, : 17)

- الوصول Access : عبارة عن القدرة التي تتمتع بها المؤسسات المالية لتوفير السلع والخدمات المالية والتي ترتبط بالبيئة التنظيمية والسوق والتكنولوجيا ، اذ ان تفحص الوصول يستلزم تحديد العوائق المحتملة التي تواجهها المؤسسات عند توفير السلع والخدمات او التي يواجهها العملاء عند استخدامها ، مضافاً الى ذلك فان مؤشرات الوصول تعكس عمق انتشار الخدمات المالية كمستوى نفاذ فروع المصرف والأجهزة في المناطق الريفية او عوائق جانب الطلب التي يواجهها الزبائن للوصول الى المؤسسات المالية كالكلفة والمعلومات .
- الاستعمال Usage : عبارة عن الطريقة التي يستعمل فيها العملاء الخدمات المالية كتنظيم ومدة السلع والخدمات المالية عبر الزمن مثل متوسط ميزانيات الادخار وعدد الصفقات لكل حساب وعدد المدفوعات الالكترونية لكل حساب ، وفي سبيل استعمال المنتوجات المالية ينبغي على كل من المؤسسات والقطاع العائلي القدرة على الوصول اليها ، وبالرغم من ذلك فان مجرد امتلاك القدرة على الوصول لا يعني بالضرورة استعمال كل شخص المنتوجات المالية ، ومن هذا يتضح انه ليس كل مؤسسة او فرد لا يستعملون الخدمات المالية ينبغي ان يتم تصنيفهم على انهم مستبعدين او غير متعاملين مع المصارف ، ومن ناحية أخرى فانه لا يتم اعتبار كل مؤسسة او فرد لديه وصول نظري الى الخدمات المالية مشمول مالياً بشكل تلقائي .
- الجودة Quality : ويقصد من الجودة قدرة السلعة او الخدمة المالية على تلبية احتياجات المستهلك ، اذ تعكس مقاييس الجودة الدرجة التي تطابق فيها السلع والخدمات المالية احتياجات العملاء ومدى الخيارات المتاحة للزبائن ووعي وفهم العملاء للمنتوجات المالية .

خامساً : عوائق الشمول المالي **Barriers to Financial Inclusion** : (KUMAR , 2013 , 109-110)

ان اجتذاب الخدمات المالية للعملاء الريفيين يمثل التحدي الأكبر في السعي واسع النطاق بالنسبة للشمول المالي فهناك عوائق امام وصول الخدمات المالية من كلا عنصري جانب الطلب وجانب العرض ، فبالنسبة لجانب الطلب تتمثل العوائق الكبيرة بنقص الوعي المتعلق بالسلع والخدمات المالية والثقافة

المحدودة والاستبعاد الاجتماعي ؛ فالعديد من المنتجات المالية لا تتناسب مع الفقراء وليس هنالك من جهد كافٍ لتصميم منتجات تفي باحتياجاتهم ، كما وتمارس المواقف غير الودية وغير المتعاطفة للمصارف تجاه الزبائن دوراً مهماً في اضعاف الطلب على الخدمات المالية ، فالرسوم الباهظة وغير الشفافة جنباً الى جنب مع الاحكام والشروط المرفقة بالمنتجات المالية تحد من الطلب ايضاً . اما بالنسبة لجانب العرض فان العائق الرئيس هو تكاليف المعاملات التي يدركها المصرفيون ، ونظراً لانخفاض حجمها اكتشف المصرفيون ان التوسع في تقديم الخدمات المالية غير فعال كلفوياً ، هذا مضافاً الى ان نقص الاتصالات ونقص البنى التحتية وعوائق اللغة ومستويات التعلم المنخفضة أسهمت بأجمعها في زيادة الكلفة ومنع المصرفيين من اخذ زمام المبادرة انطلاقاً من جانب العرض .

### المحور الثاني : فاعلية الشمول المالي لمعالجة الفقر في نيجيريا

اولاً : مبادرة الشمول المالي في نيجيريا FINANCIAL INCLUSION INITIATIVE IN NIGERIA : لقد عمد البنك المركزي النيجيري وأصحاب المصالح الآخرين تنفيذ استراتيجية الشمول المالي الوطنية (National Financial Inclusion Strategy) لتقليل عدد النيجيريين المستبعدين من الخدمات المالية من ٤٦,٣٪ في عام ٢٠١٢ إلى ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠ بالشكل الذي تم الالتزام به في اعلان Maya<sup>٤</sup> ؛ وزيادة عدد النيجيريين الذين سيتم تضمينهم في القطاع الرسمي من ٣٠٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠ (CBN, 2012) ، اما عن أصحاب المصالح في تعزيز الشمول المالي فهم : البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتأمين ، والهيئات التنظيمية وشركات التكنولوجيا / الاتصالات السلكية واللاسلكية والمؤسسات العامة والشركاء وخبراء في التنمية ، وفي ذات الوقت حدد مسح EFInA (٢٠١٠) خمسة عوائق رئيسية أمام الشمول المالي في نيجيريا هي : الدخل المنخفض وغير المنتظم والوصول المادي والثقافة المالية والقدرة على تحمل التكاليف والأهلية ، ومن بين هذه العوائق فان الثلاثة الرئيسة هي إمكانية الوصول والأهلية والثقافة المالية ، وبهذا يختلف إدراك الثقافة المالية وفهم المصطلحات المالية وفقاً لدرجة تعقيد المنتج وسماته ، فضلاً عن القابلية المشتركة لاستخدام المنتج ضمن السكان . (Fadun , 2014 : pp 142)

يتم متابعة هدف NFIS في نيجيريا من خلال مجموعة واسعة من التدخلات المنسقة مع إعطاء أولوية كبيرة كما هو موضح في الاتي من النقاط (CBN, 2012) : (Fadun , 2014 : pp 142 - 143)

١. تحويل تعليمات نظام "اعرف عميلك" Know-Your-Customer (KYC) الموحد الحالي إلى إطار عمل مبسط قائم على المخاطر يتيح للأفراد الذين لا يملكون حالياً إجراءات تحديد الهوية الرسمية المطلوبة للدخول إلى النظام المصرفي .

<sup>٤</sup> اعلان Maya او Maya Declaration هي أول مجموعة التزامات عالمية وقابلة للقياس من جانب صناعات السياسات في البلدان النامية والبلدان الناشئة لإطلاق العنان امام الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية لصالح أفقر ٢,٥ مليار شخص من خلال الشمول المالي الأكبر . (Alliance for Financial Inclusion (afi) : p2)

٢. صياغة وتنفيذ الإطار التنظيمي للوكيل المصرفي<sup>٥</sup> من اجل تمكين المؤسسات المالية لتقديم الخدمات المصرفية إلى الافراد غير المتعاملين حالياً في جميع أنحاء البلاد .
٣. تحديد وتنفيذ إطار وطني للثقافة المالية بغية زيادة الوعي والمأم السكان بالسلع والخدمات المالية بهدف زيادة الاستخدام المستدام.
٤. تنفيذ إطار شامل لحماية المستهلك في سبيل صيانة مصالح العملاء والحفاظ على الثقة بالقطاع المالي .
٥. الاستمرار في متابعة نظام الدفع عبر الهاتف النقال وغيره من جهود سياسة تقليل النقد لتقليل التكلفة وتعزيز سهولة الخدمات والمعاملات المالية .
٦. تنفيذ خطط وبرامج تعزيز الائتمان لتمكين المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر عبر :
  - أ. صندوق تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، منها ٦٠% سوف تدعم أنشطة إقراض بنوك التمويل الأصغر ومؤسساته للمشروعات النسائية والعملاء .
  - ب. نظام تقاسم المخاطر القائم على الحوافز النيجيرية للإقراض الزراعي (NIRSAL) .
  - ج. مراكز تنمية ريادة الأعمال (EDCs)
  - د. إعادة هيكلة وإعادة تمويل مرافق المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
  - هـ. خطة ضمان ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

وفي نفس السياق جرت العديد من الإصلاحات في القطاع المالي في نيجيريا ليس فقط للحد من اضطراب البنوك ولكن أيضاً لتعزيز قدرة البنوك على منح قروض ميسرة لرواد الأعمال في سبيل زيادة مستوى إنتاجيتها من أجل خفض معدل الفقر ، وعلى الرغم من هذه المساعي الإيجابية من طرف الحكومة الا ان المركزي النيجيري لم يستوعب حتى الان الجزء الكبير من السكان ، ومن الأمور المسجلة أن مجتمع المركزي النيجيري قد ازداد بشكل كبير ولكن قاعدة البنى التحتية المتوقعة تعمل دون إمكاناتها المتوقعة ولديها القدرة على خدمة المزيد من العملاء للوصول إلى أفضل مستويات الصفوف ، وقد أظهر مسح أجرته EFIA (٢٠١٠) أن حوالي ٣٦% (٣١ مليون) بالغ من السكان البالغين (١٨ سنة) والبالغ تعدادهم ٨٤,٧ مليون قد تم شمولهم بالخدمات المالية الرسمية . (Sanya & Olumide , 2017 : p3)

ثانياً: استراتيجيات تنفيذ اهداف الشمول المالي : (National Financial Inclusion) ، CBN ، 2012 ، "Strategy" : تنص وثيقة الاستراتيجية على آلية لجمع البيانات السنوية والتي عند التحليل

<sup>٥</sup> يُقصد من الوكيل المصرفي Agent Banking منفذ بيع بالتجزئة أو المنفذ البريدي المتعاقد من قبل مؤسسة مالية أو مشغل شبكة هاتف محمول لمعالجة معاملات العملاء ، فبدلاً من صراف الفروع يكون مالك أو موظف منفذ البيع بالتجزئة هو الذي يدير المعاملة ويسمح للعملاء بإيداع أو سحب أو تحويل الأموال أو دفع فواتيرهم أو الاستعلام عن رصيد الحساب أو تلقي المنافع الحكومية أو الإيداع المباشر من صاحب العمل ، وبهذا يمكن للوكلاء المصرفيين أن يكونوا صيدليات أو سوبر ماركت أو محلات تجارية ، أو منافذ اليانصيب أو مكاتب البريد وأكثر من ذلك .

ستظهر مستوى التقدم في الاستراتيجية ، اذ تقدم بعض الدراسات دلالة على التقدم ، على سبيل المثال ، كشفت دراسة تحسين الوصول إلى الخدمات المالية والوصول لعام ٢٠١٢ أن الوصول إلى الخدمات المالية في نيجيريا أظهر أن نسبة الاستبعاد الوطني انخفضت من ٤٦,٣٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٣٩,٧٪ في عام ٢٠١٢ في جميع المناطق الجيوسياسية<sup>٦</sup> التي سجلت تحسناً في مستويات الوصول ، وان المسح الذي يعقد كل سنتين يقدم معلومات عن التقدم المحرز في الأهداف ، وبالمثل يقوم البنك المركزي النيجيري بعمل تعاوني حول نقاط وصول الخدمات المالية مع مؤسسة Bill and Melinda Gates ، الامر الذي يوفر صورة توزيعية عن نقاط الوصول مثل فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع ووكلاء النقود الهاتفية ومصارف ومؤسسات التمويل الأصغر ، والتي يمكن من خلالها إحراز تقدم في نقاط الوصول لكل ١٠٠٠٠٠ كما هو موضح في الاستراتيجية . (CBN)

الجدول (١) اهداف استراتيجية الشمول المالي الوطنية النيجيرية

| الأهداف                       | ٢٠١٠  | ٢٠١٥  | ٢٠٢٠  |                             |
|-------------------------------|-------|-------|-------|-----------------------------|
| المدفوعات                     | ٢١,٦% | ٥٣%   | ٧٠%   | % من اجمالي السكان البالغين |
| التوفير                       | ٢٤%   | ٤٢%   | ٦٠%   |                             |
| الائتمان                      | ٢%    | ٢٦%   | ٤٠%   |                             |
| الرواتب التقاعدية             | ٥%    | ٢٢%   | ٤٠%   |                             |
| الفروع                        | ٦,٨   | ٧,٥   | ٧,٦   | الوحدات لكل ١٠٠ ٠٠٠ بالغ    |
| فروع مصارف التمويل الأصغر MFB | ٢,٩   | ٤,٥   | ٥,٠   |                             |
| ATMs                          | ١١,٨  | ٤٢,٨  | ٥٩,٦  |                             |
| POS                           | ١٣,٣  | ٤٤٢,٦ | ٨٥٠,٠ |                             |
| الوكلاء الهاتفيين             | ٠     | ٣١    | ٦٢    |                             |
| KYC ID                        | ١٨%   | ٥٩%   | ١٠٠%  | % من السكان                 |

Source : Central Bank of Nigeria , National Financial Inclusion Strategy , 2012 : P9

ومن الجدول السابق تتضح اهداف استراتيجية الشمول المالي في نيجيريا والتي تمثلت بإحداث تغييرات هامة في متغيرات من أمثال المدفوعات والتوفير والائتمان والرواتب التقاعدية وفروع المصارف

<sup>٦</sup> الجيوسياسية (Geopolitics) هو مصطلح يشير الى دراسة تأثير الجغرافية (البشرية والمادية) على السياسة والعلاقات الدولية (https://en.wikipedia.org/wiki/Geopolitics) ، كما ويعرف كعلم طموح على انه العلم الوطني الجديد للدولة او المذهب المتعلق بالحمية المكانية لجميع العمليات السياسية استناداً إلى أسس واسعة من الجغرافيا لا سيما في الجغرافيا السياسية ، وكان هذا المصطلح قد نشأ في أواخر القرن التاسع عشر واختفى من الجامعات مع نهاية الحرب العالمية الثانية (, GÖKMEN



التمويل الأصغر وماكنات الصراف الالي ونقاط البيع وما الى ذلك مما يصب في تحقيق المنظور الاستراتيجي للشمول المالي في عام ٢٠٢٠ واثّر ذلك على خفض معدلات الاستبعاد المالي . وفي السعي لتحقيق الأهداف المحددة فقد تم تركيز الجهود على المجالات الاستراتيجية الآتية :

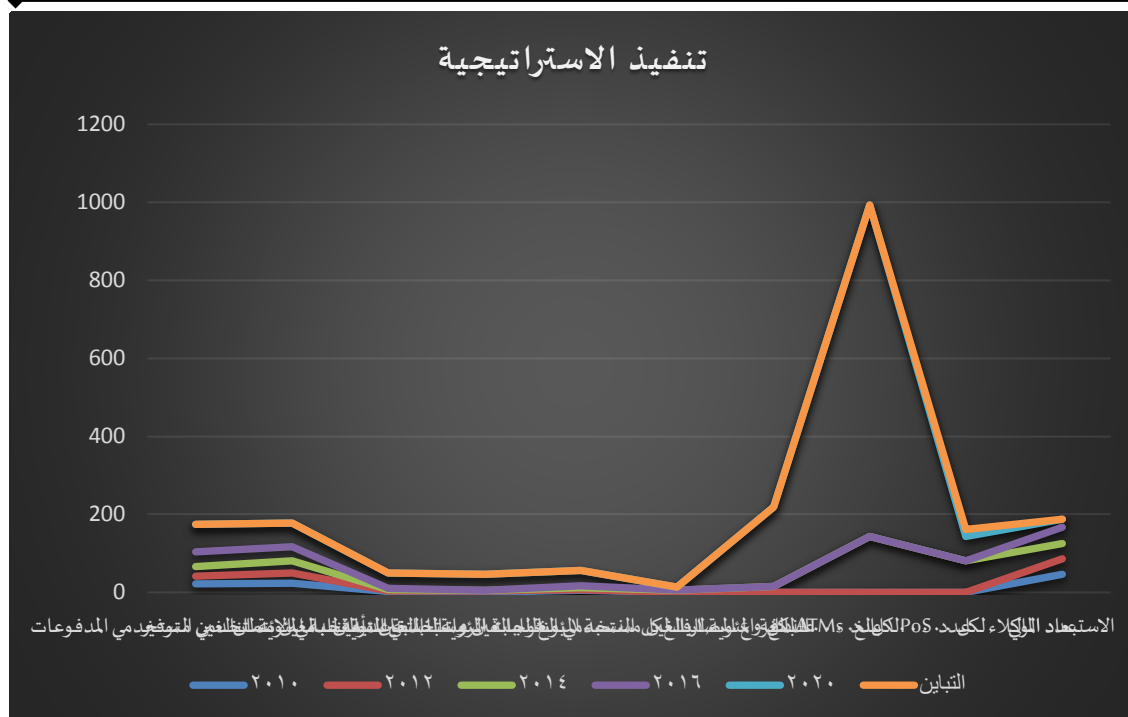
- انشاء الوكيل المصرفي عبر مهمته المتمثلة في تقديم الخدمات المصرفية خارج فروع البنوك التقليدية من خلال نقاط اتصال إضافية مثل متاجر التجزئة الحالية ومحطات الوقود أو عبر تقنية معينة مثل أجهزة نقاط البيع (POS) والهواتف المحمولة .
- انشاء المدفوعات الهاتفية أو الصيرفة الهاتفية ومن ثم الوصول إلى الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة التي ترتبط إما مباشرة بحساب مصرفي أو استخدام المحافظ المحمولة باعتبارها حسابات مالية افتراضية بسيطة .
- تعزيز التعاون المالي والتجاري بين المؤسسات المالية التقليدية (بنوك الأموال المودعة ومؤسسات تمويل التنمية) / المصارف الحكومية / مؤسسات التمويل الأصغر / مؤسسات تمويل الجملة وصفقات الإقراض عبر ما تم تسميته بـ (نماذج الربط) .
- تمكين العملاء بزيادة القابلية المصرفية للسكان من خلال المبادرات الوطنية المنسقة للثقافة المالية التي تكتمل بحماية المستهلك .

يوضح الملحق (١) نسب التقدم المتحققة بعد تنفيذ استراتيجية الشمول المالي في نيجيريا كما هو عليه الحال بالنسبة لمستخدمي المدفوعات ومستخدمي حسابات التوفير وما الى ذلك من اشكال الخدمات المصرفية التي توزعت على سنوات ٢٠١٠ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤ و ٢٠١٦ دنواً من اهداف ٢٠٢٠ ، وذلك بالتأكيد مع الاخذ بعين الاعتبار مقارنة نسب التنفيذ مع اهداف ٢٠٢٠ او ما يعبر عنه بالانحراف عن الأهداف المرسومة والذي يشير الى تقدم ملحوظ في هذا الصدد على ان لا نغفل عن ان الاستراتيجية لم تستند عمرها المقدر لها وكما يوضح ذلك الشكل (١) الآتي .

الشكل (١)

التقدم المتحقق في تنفيذ استراتيجية الشمول المالي ٢٠٢٠





الشكل من اعداد الباحث استناداً الى بيانات الملحق (١)

**CURRENT STATE OF FINANCIAL** ثانياً : الوضع الحالي للشمول المالي في نيجيريا  
: INCLUSION IN NIGERIA

لقد تحسنت الصناعة المصرفية في نيجيريا بشكل كبير خلال العقود القليلة الماضية ، وعلى الرغم من التحسينات الهامة في جميع المجالات المتعلقة بالصلاحيات المالية<sup>٧</sup> والربحية والقدرة التنافسية<sup>٨</sup> ، فضلاً عن تمتع البنية التحتية المصرفية القائمة في البلاد بالقدرة على تعزيز التوسع بالشمول المالي ، اذ تمتلك صناعة الخدمات المصرفية في نيجيريا ما لا يقل عن ٥٧٩٧ فرعاً مصرفياً و ٩٩٥٨ ماكينة صراف آلي و ١١,٢٢٣ نقطة بيع (Central Bank of Nigeria , 2012) ، وعلى الرغم من نمو عدد الأفراد المشمولين بالخدمات المصرفية بشكل أسرع من شبكة فروع البنوك الا ان البنية التحتية لا تزال تعمل بأقل من إمكاناتها ولديها القدرة على خدمة المزيد من العملاء - فقد بلغ متوسط عدد العملاء لكل فرع ٣٨٨٢ مقارنةً ب ٣٩٢٢ في كينيا و ٨٥٩٥ في تنزانيا (CBN,2012) ، وفي سبيل الوصول إلى مستويات أفضل فان على الفرع أن يخدم أكثر من ضعف عدد العملاء الذين يخدمهم اليوم ، ومن ثم فإن نيجيريا متخلفة مقارنة بنظرائها الافارقة فيما يتعلق بتوفير الخدمات المالية الامر الذي يطرح تحديات خطيرة للنمو والتنمية الاقتصادية في البلاد ، ففي عام ٢٠١٠ -على سبيل المثال - شملت الخدمات المالية الرسمية ٣٦٪ فقط

<sup>٧</sup> تعرف الصلاحية المالية Financial Viability على انها : عبارة عن قدرة كيان معين على الاستمرار في تحقيق أهدافه التشغيلية وتنفيذ رسالته على المدى الطويل . (www.ventureline.com)

٨٠ الا ان البنوك النيجيرية لم تتمكن من شمول شريحة كبيرة من السكان بالخدمات المالية .

- أي حوالي ٣١ مليون من السكان البالغين الذين بلغ عددهم ٨٤,٧ مليون شخص (كما موضح في الجدول ٢) ، مقارنة بـ ٦٨٪ في جنوب إفريقيا و ٤١٪ في كينيا . (Fadun , 2014 : pp 140 - 141)  
الجدول (٢) الوضع الحالي للشمول المالي في نيجيريا

| النسبة مئوية (%) | العدد الكلي (مليون) |                         |
|------------------|---------------------|-------------------------|
| ١٠٠              | ٨٤,٧                | السكان البالغين         |
| ٥٣,٧             | ٤٥,٥                | المخدومون مالياً        |
| ٤٦,٣             | ٣٩,٢                | المستبعدون مالياً       |
| ٣٦,٣             | ٣٠,٧                | المخدومون رسمياً        |
| ١٧,٤             | ١٤,٧                | المخدومون بشكل غير رسمي |
| ٣٠,٠             | ٢٥,٤                | المتعاملين مع المصارف   |
| ٦,٣              | ٥,٣                 | المؤسسات المالية الأخرى |

Source: EFInA Access to Financial Services in Nigeria, 2010 Survey

ويعطي الجدول أعلاه صورة عامة عن الوضع الحالي للشمول المالي في نيجيريا كعدد كلي وكنسبة مئوية فيما يرتبط بتقسيم السكان الى بالغين وغير بالغين وتقسيم البالغين الى مخدومين ومستبعدين مالياً ومن ثم تقسيم المخدومين مالياً الى مخدومين بشكل رسمي وغير رسمي .  
ثالثاً : نتائج بعض الدراسات البحثية حول اثر الشمول المالي على الفقر في نيجيريا :  
وهنا سنتناول نتائج بعض الدراسات البحثية التي تناولت موضوع الشمول المالي في نيجيريا واثره في الفقر وكما في ادناه :

١. دراسة Okaro والتي اشارت النتائج القياسية فيها الى ان نتيجة الانحدار من الجدول (٣) ادناه تظهر أنه عندما يظل المتغير المستقل (أي الشمول المالي المعبر عنه هنا بقروض القطاع الزراعي) ثابتاً فان مستوى الفقر سينخفض بنسبة ١٩٪ ، كما ويظهر بأن الزيادة في القروض الزراعية ستؤدي إلى انخفاض مستوى الفقر في نيجيريا ، اما عن معامل R-squared فان خط الانحدار مثبت بشكل جيد ، بينما يوضح R-squared المعدل أن تغير ١٪ فقط في المتغير التابع يحدث بسبب الاختلاف في المتغير المستقل . (Okaro , 2016 : p62)

الجدول (٣)

نتائج التحليل القياسي لأثر القروض الزراعية على الفقر في نيجيريا

Dependent Variable: PCI  
Method: Least Squares  
Date: 09/11/16 Time: 00:59  
Sample: 1990 2015  
Included observations: 26

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.  |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| C                  | -19.15184   | 85.03500              | 2.252230    | 0.0337 |
| LAS                | -7.935385   | 0.537397              | 14.76634    | 0.0000 |
| R-squared          | 0.900845    | Mean dependent var    | 1027.938    |        |
| Adjusted R-squared | 0.016713    | S.D. dependent var    | 1006.258    |        |
| S.E. of regression | 323.3938    | Akaike info criterion | 14.46942    |        |
| Sum squared resid  | 2510005.    | Schwarz criterion     | 14.56620    |        |
| Log likelihood     | -186.1025   | Hannan-Quinn criter.  | 14.49729    |        |
| F-statistic        | 218.0448    | Durbin-Watson stat    | 2.601265    |        |
| Prob(F-statistic)  | 0.700000    |                       |             |        |

Source: regression result, 2016

Source : Okaro , 2016 : p62

٢. دراسة Folorunsho M. Ajide (٢٠١٤) عن الشمول المالي وتقليص الفقر الريفي في نيجيريا حيث تبحث الدراسة في تأثير الشمول المالي على الحد من الفقر باستخدام ARDL ، اذ يشير الجدول (٤) ادناه إلى المعاملات طويلة المدى للمتغيرات ، فجميع المتغيرات معنوية في العلاقة طويلة المدى ، بمعنى إذا كانت هناك زيادة بنسبة ١% في الائتمان / القرض (L) الممنوح للفقراء من سكان الريف فان الفقر سينخفض بنسبة ٠,٠١٤٨% في المتوسط ، بالإضافة الى ذلك اذا حدثت زيادة في تكلفة الاقتراض (I) فان هذا سيؤدي الى زيادة مستوى الفقر ، وبالتالي فإن معدل الفائدة المفروض يجب أن يكون ضئيلاً لكي يكون الشمول المالي الريفي ذا معنى في نيجيريا ، ويوضح هذا التحليل أنه وعلى المدى الطويل يمكن للائتمان المصرفي أن يخفض من مستوى الفقر ، في حين أن زيادة فروع البنوك الريفية ستزيد من مستوى الفقر وهذا ممكن لأن سكان الريف أميون . (Ajide , 2014 : p16)

الجدول (٤)

المعاملات طويلة الاجل الخاصة بأسلوب ARDL لقياس تأثير الشمول المالي على الفقر في نيجيريا

| Table 4: Long Run Coefficients |             |            |             |        |
|--------------------------------|-------------|------------|-------------|--------|
| Variable                       | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.  |
| L                              | -0.000148*  | 0.000003   | -48.921047  | 0.0004 |
| B                              | 0.019296*   | 0.000768   | 25.128949   | 0.0016 |
| I                              | 0.096462    | 0.014744   | 6.54251     | 0.0226 |
| E                              | 0.000244*   | 0.000006   | 41.343257   | 0.0006 |
| Constant                       | 3.831625*   | 0.481617   | 7.955754    | 0.0154 |
| *significant at 5%             |             |            |             |        |

Source : Ajide , 2014 : p16

٣. دراسة Onaolapo (٢٠١٥) والتي تناولت اثار الشمول المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا (١٩٨٢ - ٢٠١٢) حيث تم تقدير نماذج الاقتصاد القياسي بواسطة تقنية المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) والحصول على النتائج المبينة أدناه باستخدام STATA 10 ، وهذا النموذج الاول عمل على فحص العلاقة بين الشمول المالي والحد من الفقر في نيجيريا . ( Onaolapo , 2015 : p23 )

وبهذا تظهر النتائج أنه خلال فترة الدراسة قد كان لمتغيرات البحث وهي عدد الفروع المصرفية (BBRANCH) والقروض للمنطقة الريفية (LRA) وصندوق خطة ضمان الائتمان الزراعي (ACGSF) تأثيراً إيجابياً على المتغير التابع (الفقر) ، مع وجود فروع LRA و ACGSF كونها مهمة ، بالإضافة إلى ذلك أظهر R-Squared الذي يبلغ حوالي ٧٧٪ وجود علاقة قوية ، وفي المحصلة تم إنشاء النموذج الأولي لاختبار فرضية العدم بعدم وجود علاقة ذات دلالة بين الشمول المالي والقضاء على الفقر في نيجيريا ، لكن انطلاقاً من احصاءة F المقدرة نلاحظ أن مستوى الانحدار الإجمالي ذو دلالة إحصائية لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي فإن هذا يعني بان الشمول المالي (كونه متغيراً مستقلاً) معبراً عنه بالمتغيرات آنفة الذكر ذو تأثير معنوي على المتغير التابع وهو الفقر عبر تخفيضه. (Onaolapo , 2015 : pp 23-24)

#### الجدول (٥)

نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين متغيرات الشمول المالي والفقر في نيجيريا

MODEL 1:  $PCI = f(BBRANCH, LRA, DRA, ACGSF)$

Dependent Variable: PCI

Method: Least Squares

Date: 10/10/14 Time: 15:52

Sample: 1982- 2012(Incl. Observations 31)

Table 4.1: Regression Result 1

| Variable           | Coefficien | Std. Error            | t-Statistic | Prob. t  |
|--------------------|------------|-----------------------|-------------|----------|
| C                  | 668.2430   | 192.6962              | 3.467858    | 0.0018   |
| BBRANCH            | 0.178246   | 0.116044              | 1.536018    | 0.1366   |
| LRA                | 0.026324   | 0.009342              | 2.817707    | 0.0091   |
| DRA                | -0.012548  | 0.007588              | -1.653701   | 0.1102   |
| ACGSF              | 0.000116   | 4.44E-05              | 2.612683    | 0.0147   |
| R-squared          | 0.773955   | Mean dependent var    |             | 1263.859 |
| Adjusted R-squared | 0.739178   | S.D. dependent var    |             | 532.1173 |
| S.E. of regression | 271.7560   | Akaike info criterion |             | 14.19438 |
| Sum squared resid  | 1920135.   | Schwarz criterion     |             | 14.42566 |
| Log likelihood     | -215.0128  | F-statistic           |             | 22.25528 |
| Durbin-Watson stat | 1.856367   | Prob(F-statistic)     |             | 0.000000 |

Source : Onaolapo , A. R. (2015) , “EFFECTS OF FINANCIAL INCLUSION ON THE ECONOMIC GROWTH OF NIGERIA (1982-2012) “ , International Journal of Business and Management Review Vol.3 , p23.

٤. دراسة Okoye et.al والتي اشارت الى ان الهدف الرئيسي للشمول المالي هو الحد من مستوى الفقر في المجتمع ، وقد تم قياس مستوى الفقر في هذا النموذج بمستوى دخل الفرد ، اذ يعتبر

دخل الفرد (PCI) مؤشراً جيداً لقياس الرفاه الاقتصادي للناس في أي بلد من البلدان ، يشير المستوى العالي من مؤشر PCI إلى مستوى معيشي أفضل بينما يشير انخفاض مؤشر PCI إلى انخفاض مستوى الفقر ، وهنا يقاس الشمول المالي بعدد فروع البنوك والودائع تحت الطلب من المناطق الريفية (DRA) والقروض إلى المناطق الريفية (LRA) ، وتماشياً مع العرض الوارد في الجدول (٦) لوحظ أن القروض إلى المناطق الريفية (LRA) والودائع من المناطق الريفية (DRA) كان لها تأثير إيجابي كبير على دخل الفرد (PCI) ولكن عدد فروع البنوك (BBranch) لم يكن لها تأثير إيجابي كبير على PCI ، وتشير احصاءة F المقدرة (٢٨,٣٥٧١١) إلى أن تحليل الانحدار الإجمالي ذو دلالة إحصائية . (Okoye et.al : p4390 - 4392)

### الجدول (٦)

نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين متغيرات الشمول المالي والنواتج المحلي الإجمالي في نيجيريا

Model 2: PCI = f (LRA, DRA, BBranch)  
Dependent Variable = PCI  
Method: Ordinary Least Square Regression  
Sample: 1986-2015 (No. of Observation 30)

| Ta                   |             |            |                       |          |
|----------------------|-------------|------------|-----------------------|----------|
| Variable             | Coefficient | Std. Error | t-statistics          | Sig.     |
| Constant             | 424.8571    | 514.9847   | 18.8741               | 0.0147   |
| LRA                  | 0.214571    | 0.574129   | 4.54734               | 0.0000   |
| DRA                  | 0.057468    | 0.111257   | 2.56412               | 0.0004   |
| Bbranch              | 0.034571    | 0.004714   | 1.54871               | 0.0003   |
| Durbin-Watson Stat   | 1.80141     |            | Mean dependent var.   | 880.3471 |
| Log Likelihood       | 575.2487    |            | S.D dependent var.    | 418.8741 |
| Sum Squared Residual | 15784120    |            | Akaike info Criterion | 39.5871  |
| S.E of regression    | 722.2475    |            | Schwarz Criterion     | 37.01475 |
| R- Squared           | 0.867148    |            | F-Statistic           | 28.35711 |
| Adj. R-Squared       | 0.796741    |            | Prob (F-Statistics)   | 0.0002   |

Source: E-View Output, 1986-2015 Survey Data

Source : Okoye, Lawrence Uchenna , “A Panacea for Balanced Economic Development” , 28<sup>th</sup> IBIMA Conference: Theme -Vision 2020: Innovation Management, Development Sustainability, and Competitive Economic Growth , P4391

من هذا يمكن القول انه وبالرغم من وجود استراتيجية الشمول المالي واثرها الفاعل في الحد من او تخفيض الفقر والفقراء الا انها لم تكن بالمستوى المطلوب لأسباب عديدة منها  
([https://en.wikipedia.org/wiki/Poverty\\_in\\_Nigeria](https://en.wikipedia.org/wiki/Poverty_in_Nigeria))

(<https://nigerianfinder.com/causes-of-poverty-in-nigeria>)

١. الفساد وعدم الاستقرار السياسي .

٢. الصراعات العرقية طويلة الأمد والاضطرابات المدنية .

٣. التفاوت في توزيع الدخل .

٤. الجريمة والعنف .

٥. الامراض والابوئة .

٦. الحوكمة الضعيفة .

٧. أعباء الديون .

وهذا ان دل على شيء فانه يدل على ان الشمول المالي لوحده غير كافٍ في تخفيض معدلات الفقر بشكل كبير ما لم تتظافر معه بقية العوامل الأخرى المشروط نجاحه بها ، وبعبارة ادق ان الشمول المالي قادر على تخفيض معدلات الفقر لكن بشرطه وشروطه .

### المحور الثالث : قياس فاعلية الشمول المالي للحد من الفقر في العراق

بعد ان ثبت نظرياً تأثير الشمول المالي في التخفيف من مستويات الفقر في العالم فانه لا مناص من الوقوف على مدى تطابق ذلك مع واقع الشمول المالي في العراق ، لكن ونظراً لكون الشمول المالي ولد حديثاً<sup>٩</sup> في العراق لذا تعذر قياس الشمول المالي حتى على وفق الابعاد والمؤشرات المختلفة التي أشار إليها عدد من الباحثين<sup>١٠</sup> مثل ابعاد الاستخدام والوصول والجودة والكلفة والنفاذ ، بل تعذر ذلك القياس حتى على وفق الابعاد التي نص عليها اتحاد الشمول المالي (Alliance for Financial Inclusion) وكما في الجدول الاتي :

### الجدول (٧)

#### المجموعة الأساسية لمؤشرات الشمول المالي

| المؤشر الأساس                                                                                      | البعد     |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|
| ١. عدد نقاط الوصول لكل ١٠٠٠٠٠ بالغ على المستوى الوطني مقسمة حسب النوع والوحدات الإدارية ذات الصلة. | الوصول    |
| ١,٢ (%) للوحدات الإدارية مع نقطة وصول واحدة على الأقل .                                            |           |
| ٢,٢ (%) لمجموع السكان الذين يعيشون في وحدات إدارية مع نقطة وصول واحدة على الأقل .                  |           |
| ١,٣ (%) من البالغين مع نوع واحد على الأقل من حسابات الإيداع المنتظمة .                             | الاستخدام |
| ٢,٣ (%) من البالغين مع نوع واحد على الأقل من حسابات الائتمان المنتظمة .                            |           |

<sup>٩</sup> اذ ان جل ما تم قياسه باعتباره شمولاً مالياً من قبل البنك المركزي العراقي كان لسنتين اثنتين فقط هما (٢٠١٥ و ٢٠١٦) وذلك لعدم توفر البيانات اللازمة لذلك ، وكما اشار الى ذلك التقرير السنوي للاستقرار المالي لسنة (٢٠١٦) في الفصل الخامس منه والمتعلق بالشمول المالي .

١٠ يمكن لمثل ذلك مراجعة :

1. Sarma , Mandira (2008) , “Index of Financial Inclusion” , Working Paper No. 215 , INDIAN COUNCIL FOR RESEARCH ON INTERNATIONAL ECONOMIC RELATIONS.
2. Gupte , Venkataramani & Gupta , Rajani , Bhama & Deepa (2012) , “Computation of financial inclusion index for India” , International Conference on Emerging Economies – Prospects and Challenges (ICEE-2012) .
3. Arora , Rashmi Umesh (2010) , “Measuring Financial Access” , Griffith University.



Sources : Alliance for Financial Inclusion (2016) , “AN INDEX TO MEASURE THE PROGRESS OF FINANCIAL INCLUSION” , Guideline Note No. 18 : p3.

وفي ظل ذلك تعذر قياس الشمول المالي وفقاً للمؤشرات أعلاه الامر الذي دفع بالباحث الى اللجوء الى أساليب بديلة معتمدة<sup>١١</sup> لقياس الشمول المالي وذلك عن طريق اخذ مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن الشمول المالي او تقترب منه مثل عدد فروع المصارف وعدد أجهزة (ATM) وعدد مكاتب الصيرفة وعدد نقاط (Q Card) وحجم الودائع وحجم القروض وفق نموذج قياسي يقوم على أسس معينة وكما في الاتي.

اولاً : المتغيرات المستخدمة في القياس<sup>١٢</sup>

قبل البدء بتبيان المتغيرات التي تم استخدامها في قياس الشمول المالي لا بد من الإشارة الى ان المدة التي اختارها الباحثان للقياس امتدت من (٢٠٠٣ - ٢٠١٧) ، ولما كانت هذه المدة بالتأكيد حاملة في طياتها المتغيرات غير كافية لأغراض بناء النموذج القياسي كان لزاماً على الباحث تقسيم هذه المدة البالغة ١٥ سنة الى ٣٠ مشاهدة عبر تحويل البيانات السنوية الى نصف سنوية<sup>١٣</sup> فكانت المتغيرات كما في ادناه :

١. عدد فروع المصارف .

٢. عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM)<sup>١٤</sup>.

٣. عدد مكاتب الصيرفة .

٤. عدد نقاط (Q Card)<sup>١٥</sup>.

٥. حجم الودائع .

<sup>١١</sup> انظر في ذلك :

1. Okoye, Lawrence Uchenna , “A Panacea for Balanced Economic Development” , 28<sup>th</sup> IBIMA Conference: Theme -Vision 2020: Innovation Management, Development Sustainability, and Competitive Economic Growth , p4390a .
2. Ajide , Folorunsho M. (2014) , “Financial inclusion and rural poverty reduction: Evidence from Nigeria “ , p11.
3. Okaro, Celestine Sunday (2016) , “FINANCIAL INCLUSION AND NIGERIAN ECONOMY (1990-2015) “ , Journal of Policy and Development Studies (JPDS) Vol. 10 , pp 58 , 62 .
4. Onaolapo , A. R. (2015) , “EFFECTS OF FINANCIAL INCLUSION ON THE ECONOMIC GROWTH OF NIGERIA (1982-2012) “ , International Journal of Business and Management Review Vol.3 , pp 22 , 23.

<sup>١٢</sup> تم وضع جميع البيانات المستخدمة في القياس في الملحقين (٢) و (٣) .

<sup>١٣</sup> وذلك بواسطة استخدام برنامج EVIEWS 10 .

<sup>١٤</sup> وهو اختصار لـ Automated Teller Machine

<sup>١٥</sup> لعل البعض يساوره الشك في سبب تخصيص نقاط (Q Card) دون باقي وسائل الدفع او الاستلام الالكتروني كبطاقات Master Card او Visa Card والسر في ذلك ان البنك المركزي هو من يقوم بتميز نقاط (Q Card) دون الوسائل الأخرى لاسباب تتعلق بكونه يعتبرها نظاماً خاصاً لا كسائر الاشكال الأخرى من الوسائل ومن ثم فان ذلك لم يكن باجتهاد من الباحث .



٦. حجم القروض .

٧. خط الفقر المطلق .

ثانياً : قياس اثر الشمول المالي على مستويات الفقر في العراق  
وسيتم تناول ذلك عبر مجموعة من الخطوات وكالاتي :

١. توصيف النموذج Model Specification: إستناداً الى النظرية الاقتصادية ومضافاً الى

النماذج المستعملة في الدراسات السابقة لموضوع الدراسة نفسه فإنه سيتم تقدير المعادلة التالية

لغرض قياس تأثير الشمول المالي على الفقر في العراق خلال المدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٧.

$$APL = f (BB, ATM, BO, QC, DEP, LO, \dots) \quad (1) \quad t = 2003 - 2017$$

٢٠١٧

حيث ان :

APL = خط الفقر المطلق Absolute Poverty Line

BB = عدد فروع المصارف

ATM : عدد أجهزة الصراف الآلي

BO : عدد مكاتب الصيرفة

QC : عدد نقاط QCARD

DEP : حجم الودائع

LO : حجم القروض

وبهذا فان ( APL ) هو المتغير التابع وان متغيرات ( BB, ATM, BO, QC, DEP, LO ) المعبر عنها هنا بالشمول المالي هي المتغيرات المستقلة .

٢. عرض وتحليل النتائج :

قبل تقدير إنموذج التكامل المشترك لـ (Johansen) و تحليل نتائجه فإنه لا بد من اجراء بعض الاختبارات الاساسية و الضرورية لغرض التعرف على مدى صلاحية البيانات المستعملة في التحليل لمثل هذا الإنموذج كونها سلاسل زمنية طويلة ، وبعبارة ادق التأكد من كون السلاسل الزمنية المستعملة في التحليل مستقرة أم غير مستقرة اي لها درجة التكامل نفسها ، وبالتالي تحديد وجود علاقة توازنية طويلة الامد بين السلاسل الزمنية للمتغيرات المستعملة في التحليل ، اي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

a. نتائج اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية) : بهدف التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات

الاقتصادية المستعملة في التحليل تم استخدام طريقة ديكي- فولر الموسعة ADF لاختبار جذر

الوحدة للسلاسل الزمنية بوجود حد ثابت واتجاه عام وبلا ، وهذه الطريقة تختبر فرضية العدم

(H0) بأن السلسلة الزمنية لمتغير ما غير مستقرة اي يوجد فيها جذر وحدة مقابل الفرضية

البديلة (H1) التي تشير الى ان السلسلة الزمنية مستقرة.

أن النتائج في الملحقين (٤) و (٥) تشير الى قبولنا فرضية العدم ( $H_0$ ) في بعض المتغيرات عند المستوى سواء كان ذلك مع الحد او حد وميل او بلا او عند الفرق الأول ايضاً مع حد او حد وميل او بلا ، اي ان السلاسل الزمنية لأغلب هذه المتغيرات غير مستقرة عند المستوى بحسب هذا الاختبار ، لان قيمة (Prob) كانت بالنسبة لأغلب المتغيرات اكبر من (٠,٠٥) ، و انها لا تكون مستقرة الا بعد اخذ الفرق الثاني .

بناءً على ذلك تم اللجوء الى اجراء اختبار اخر لجذر الوحدة وهو اختبار (PHILLIPS PERON) ، لذا نرى وحسب هذا الاختبار ان جميع المتغيرات قد استقرت عند اخذ الفرق الأول وليس كما في اختبار ADF وكما يوضح ذلك الملحق (٥) لنتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار (PHILLIPS PERON).

b. اختبار التكامل المشترك (Johansen) :

بالنظر لكون متغيرات الدراسة اكثر من اثنين وان جميع المتغيرات وحسب اختبار جذر الوحدة لـ (PHILLIPS PERON) قد استقرت عند الفرق الأول فان القواعد القياسية تشير الى استخدام اختبار التكامل المشترك لـ (Johansen) ، والذي يوضح وكما في الجدول (٨) الى مدى وجود تأثير من قبل المتغيرات المستقلة (الشمول المالي) على المتغير التابع (الفقر) وذلك وفق معيارين هما :

- الأثر (Trace Test) : والذي يشير الى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة اذ توجد (٥) علاقات تكاملية طويلة الأمد بين متغيرات الشمول المالي والفقر وكما موضح من خلال نتائج الجدول (٨) .

- القيمة المميزة العظمى (Maximum Eigen Values Test) : وتشير هذه القيمة الى وجود (٣) علاقات تكاملية طويلة الأمد بين متغيرات الشمول المالي والفقر وتدعم هذه النتائج ما تم التوصل اليه في اختبار الأثر من وجود علاقات تكاملية على الأمد الطويل ، وبصورة مجملية تم قبول نتائج التكامل المشترك لـ (Johansen) نظراً لتوافق نتائج كل من اختبار الأثر والقيمة المميزة العظمى عند احتمالية (Prob) (٠,٠٥).

أي معنوية النموذج ككل وبالتالي تأثير المتغيرات المستقلة (الشمول المالي) على المتغير التابع (الفقر) .

الجدول (٨) نتائج اختبار التكامل المشترك (Johansen) لأثر الشمول المالي على الفقر في العراق

Date: 08/28/18 Time: 10:55

Sample (adjusted): 2004S2 2017S2

Included observations: 27 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend  
Series: DAPL DATM DBB DBO DDEP DLO DQC  
Lags interval (in first differences): 1 to 1

| Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace) |                           |                    |            |                              |
|----------------------------------------------|---------------------------|--------------------|------------|------------------------------|
| Prob.**                                      | 0.05<br>Critical<br>Value | Trace<br>Statistic | Eigenvalue | Hypothesized<br>No. of CE(s) |
| 0.0000                                       | 125.6154                  | 265.3619           | 0.976568   | None *                       |
| 0.0000                                       | 95.75366                  | 164.0131           | 0.890610   | At most 1 *                  |
| 0.0000                                       | 69.81889                  | 104.2666           | 0.814604   | At most 2 *                  |
| 0.0034                                       | 47.85613                  | 58.76466           | 0.594867   | At most 3 *                  |
| 0.0139                                       | 29.79707                  | 34.36908           | 0.545600   | At most 4 *                  |
| 0.1122                                       | 15.49471                  | 13.07211           | 0.271956   | At most 5                    |
| 0.0338                                       | 3.841466                  | 4.502482           | 0.153596   | At most 6 *                  |

Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

#### Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

| Prob.** | 0.05<br>Critical<br>Value | Max-Eigen<br>Statistic | Eigenvalue | Hypothesized<br>No. of CE(s) |
|---------|---------------------------|------------------------|------------|------------------------------|
| 0.0000  | 46.23142                  | 101.3488               | 0.976568   | None *                       |
| 0.0001  | 40.07757                  | 59.74650               | 0.890610   | At most 1 *                  |
| 0.0014  | 33.87687                  | 45.50199               | 0.814604   | At most 2 *                  |
| 0.1215  | 27.58434                  | 24.39558               | 0.594867   | At most 3                    |
| 0.0474  | 21.13162                  | 21.29697               | 0.545600   | At most 4 *                  |
| 0.3237  | 14.26460                  | 8.569625               | 0.271956   | At most 5                    |
| 0.0338  | 3.841466                  | 4.502482               | 0.153596   | At most 6 *                  |

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملاحق (٢) و (٣) وباستخدام برنامج Eviews 10

٣. التحليل الاقتصادي لنتائج الاختبار القياسي :

بوجه عام يمكن ان يلحظ من خلال ما تم التوصل اليه من نتائج الاختبار القياسي لتحليل العلاقة

بين المتغير التابع (الفقر المطلق) والمتغيرات المستقلة (متغيرات الشمول المالي) ما يأتي ولكل بحسبه:

- أ. عدد فروع المصارف والفقر المطلق : كان لعدد فروع المصارف المنتشرة في العراق بوصفها احد متغيرات الشمول المالي تأثير كبير على الفقر المطلق باعتبارها احدى اهم المرتكزات التي ينبغي توافرها من اجل النهوض بالخدمات المالية .
- ب. عدد أجهزة الصراف الآلي والفقر المطلق : لم يكن لأجهزة الصراف الآلي اثر كبير يُذكر من حيث تأثيره على مستويات الفقر المطلق في العراق كون دخولها حيز الاستخدام في العراق لم يأخذ فرصته لان دخول هذه الأجهزة في العراق لم يتم الا في السنوات القليلة الماضية ولعل توطین الرواتب من بين اكبر إنجازات هذه الأجهزة ان جاز التعبير .
- ج. عدد مكاتب الصيرفة والفقر المطلق : لم تمارس مكاتب الصيرفة الدور المرجو منها في التأثير على مستويات الفقر المطلق في العراق كونها في الاعم الاغلب عبارة عن مكاتب لتبادل العملات ليس الا ومن ثم فإن دورها كان مقتصرًا على ذلك .
- د. بطاقات Q Card والفقر المطلق : وشأنها في ذلك شأن أجهزة الصراف الآلي ، اذ ان جل ما قامت به هذه البطاقات توطین رواتب الموظفين والمتقاعدين لبعض شرائح المجتمع وبذا لم يكن دورها جسيمًا وعظيمًا .
- هـ. حجم الودائع والفقر المطلق : بالنظر لتخلف الجهاز المصرفي والبنية المصرفية في العراق فإننا نلاحظ ان حجم الودائع وان كان كبيرًا في بعض الآتات الا انه لا يعبر عن حصول تطور اقتصادي ذاك ان الودائع في ظل نظام مصرفي مثل النظام العراقي بسيط في غالبه ويميل الى التقليدية وبالتالي فان حجم الودائع لا يؤشر وجود استثمارات من شأنها إضافة طاقات إنتاجية من حيث منحها كقروض .
- و. حجم القروض والفقر المطلق : في الأساس وكما سلف فان الهدف من الشمول المالي هو توفير الخدمات المالية لأفقر الفقراء في سبيل تحفيزهم على الخروج من شرنقة الفقر المستمرة بتوفير هذه الخدمات التي تعمل على الزج بهم في سوق العمل ، الا ان القروض في العراق توجه في الغالب الوجهة الاستهلاكية وبالتالي فلا مغزى من زيادة حجم القروض الا ما خرج بالدليل .
- وختام القول انه وكما كانت آفة الفساد قد اثرت بشكل كبير على نتائج الشمول المالي في نيجيريا فكذا الحال بالنسبة للعراق فنرى ان النتائج لم تكن بالمستوى المطلوب ، اذ احتل العراق المرتبة (١٦٩) عالمياً حسب مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٧ كما في الملحق (٦) .

#### الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات : ويمكن تقسيمها بحسب الغرض منها وكالاتي :

اولاً : استنتاجات نظرية :

١. ان الشمول المالي يعتمد في جزءٍ منه وانطلاقاً من كونه أداة مصممة للتخفيف من حدة الفقر على توافر حد ادنى من الأموال في سبيل شمول الفقراء بالخدمات المالية ، في الوقت الذي يعتمد فيه التمويل الأصغر على توافر الخدمات المالية من اجل شمول الفقراء بهذا التمويل ويبدو من هذا وكأنه توقفٌ للشمول المالي على التمويل الأصغر والتمويل على الشمول وهو ما يُطلق عليه في علم الفلسفة بـ (الدور) أي توقف الشيء على نفسه وهو باطل عقلاً .

#### ثانياً : استنتاجات عملية :

١. تحقق صحة فرضية البحث والتي نصت على وجود تأثير إيجابي للشمول المالي على خط الفقر المطلق في العراق .

٢. ما يزال العراق فتياً من حيث تجربة الشمول المالي فبالرغم من توفر أرضية الشمول المالي وتأثير في مستويات الفقر الا انها لا زالت هشة ولم تقم بالدور المناط بها في التخفيف من مستويات الفقر في العراق .

#### ثالثاً : استنتاجات تحليلية :

١. ان الشمول المالي ليس عصا سحرية للقضاء على او التخفيف من حدة الفقر ، فوجود عوامل أخرى مؤثرة سياسية او ديمغرافية او اجتماعية (كالفساد الإداري مثلاً) فان الشمول المالي لن يكون له ذلك الدور الكبير والاساسي .

التوصيات : والتي سيتم تقسيمها هي الأخرى بلحاظ الاستنتاجات وكالاتي :

#### اولاً : توصيات نظرية :

١. ان يتم : اما استثناء الفقراء من البنود العامة التي تشمل جميع العملاء بحيث لا يُطلب من الفقراء وفي سبيل الحصول على الخدمات المالية ما يطلب من غيرهم ، او العمل - وكما هو معمول به عالمياً - على انشاء مصارف متخصصة بالتمويل الأصغر فتكون خارجة عن قاعدة عموم المصارف الاعتيادية في التعامل مع الفقراء نظراً لظروفهم الاستثنائية .

٢. ان يتم عبور ما يمكن ان نطلق عليه بالتمييز الجندي وتجاوز مسألة تخصيص التمويل الأصغر بالنساء من الفقر وبالتالي شمول الجميع بغض النظر عن الجنر ، بل ان تلحظ في ذلك التركيبة الديمغرافية والنسيج الاجتماعي ومن ثم تقديم الرجال على النساء ان كان المجتمع مجتمعاً قائماً على كاهل الرجال من الناحية الاقتصادية نظراً لكون مثل هكذا مجتمع ووفق هذه المواصفات سيؤدي به حدوث اختلالات كبيرة في حال تقديم<sup>١٦</sup> النساء على الرجال لا لكون الرجال افضل من النساء بقدر تعلق الامر بالمعيل عملياً وبهذا وضع الشيء في موضعه الصحيح دونما انحيازٍ لطرفٍ على اخر .

<sup>١٦</sup> على ان لا نغفل عن ان تقديم النساء على الرجال في مثل هكذا مجتمع سيؤدي الى تبديد الموارد فغالب نساء هذا المجتمع اما ان تكون معالة او انها وان لم تكن معالة فإنها ستلجأ الى قرارات انفاقية غير رشيدة في غالب الأحيان باعتبارها ستعمل وبعد مدة من الزمن على اقتناء أمور ثانوية وكماالية ستنتهي الى حرمان من هو في حاجة امس منها الى هذه الفرصة .

## ثانياً : توصيات عملية :

١. و ٢. العمل على توسيع رقعة القاعدة المادية والمؤسسية للشمول المالي في العراق من حيث التشريعات والأجهزة وإدخال التقنيات الحديثة والاستعانة بالتجارب العالمية الرائدة في هذا المجال والسعي الحثيث الى الانضمام الى منظمات الشمول المالي العالمية مثل اتحاد الشمول المالي (Alliance for Financial Inclusion) والمؤسسات الأخرى وبما يصب في رفع مقومات الشمول المالي لما له من اثر كبير على تخفيض معدلات الفقر في العراق .

## ثالثاً : توصيات تحليلية :

١. ان تعتمد الدولة العراقية ممثلةً بسلطاتها الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية الى سن التشريعات المناسبة وتفعيل الاحكام القضائية والسعي الى النأي بعمل السلطات الرقابية عن المناكفات السياسية والحيلولة دون توقف عجلة التناسق الحكومي والحوكمة وبما سيؤول في نهاية المطاف الى تهيئة الأرضية الصالحة لسريان مفعول الشمول المالي دونما عوائق او معوقات تنعكس على بذل جهود لا طائل منها تتعلق بموضوعة الشمول المالي .

## Reference :

١. البنك المركزي العراقي / النشرة الإحصائية السنوية (٢٠٠٣ - ٢٠١٧) .
٢. البنك المركزي العراقي / دائرة مراقبة الصيرفة .
٣. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي / الجهاز المركزي للإحصاء/ المجاميع الإحصائية السنوية (سنوات متفرقة) .
4. Ajide , Folorunsho M. (2014) , “Financial inclusion and rural poverty reduction: Evidence from Nigeria “ .
5. Alliance for Financial Inclusion (2016) , “AN INDEX TO MEASURE THE PROGRESS OF FINANCIAL INCLUSION” , Guideline Note No. 18.
6. Alliance for Financial Inclusion (afi) , “A Quick Guide to the Maya Declaration on Financial Inclusion” .
7. Arora , Rashmi Umesh (2010) , “Measuring Financial Access” , Griffith University.
8. CBN , “National Financial Inclusion Strategy” , 2012 .
9. EFInA Access to Financial Services in Nigeria, 2010 Survey.
10. Fadun , Solomon Olajide , (2014) , “Financial Inclusion, Tool for Poverty Alleviation and Income Redistribution in Developing Countries: Evidences from Nigeria “ , Academic Research International Vol. 5(3) .
11. Gupte , Venkataramani & Gupta , Rajani , Bhama & Deepa (2012) , “Computation of financial inclusion index for India” , International Conference on Emerging Economies – Prospects and Challenges (ICEE-2012) .
12. <http://www.inclusionplus.com>.
13. <http://www.worldbank.org>.
14. [https://en.wikipedia.org/wiki/Banking\\_agent](https://en.wikipedia.org/wiki/Banking_agent).
15. [https://en.wikipedia.org/wiki/Poverty\\_in\\_Nigeria](https://en.wikipedia.org/wiki/Poverty_in_Nigeria).
16. <https://nigerianfinder.com/causes-of-poverty-in-nigeria>
17. [https://www.transparency.org/news/feature/corruption\\_perceptions\\_index\\_2017](https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017).
18. Iqbal & Sami , Badar & Shaista , “Role of banks in financial inclusion in India , 2017 .

19. James , Princy , “Role of Co-operative Banks in Financial Inclusion: A Study in the Post Reform Period” , IOSR Journal Of Humanities And Social Science ,Volume 22, Issue 6, 2017 .
20. KUMAR , ANIL , “A STUDY ON THE ROLE OF DISTRICT CO-OPERATIVE BANKS IN THE FINANCIAL INCLUSION IN KERALA “ , Thesis Doctoral of philosophy in commerce , Mahatma Gandhi University, Kottayam , 2013.
21. Okaro, Celestine Sunday (2016), “FINANCIAL INCLUSION AND NIGERIAN ECONOMY (1990-2015) “ , Journal of Policy and Development Studies (JPDS) Vol. 10
22. Okoye, Lawrence Uchenna , “A Panacea for Balanced Economic Development” , 28<sup>th</sup> IBIMA Conference: Theme -Vision 2020: Innovation Management, Development Sustainability, and Competitive Economic Growth .
23. Onaolapo , A. R. (2015) , “EFFECTS OF FINANCIAL INCLUSION ON THE ECONOMIC GROWTH OF NIGERIA (1982-2012) “ , International Journal of Business and Management Review Vol.3 .
24. Sanya & Olumide , Ogunsakin & Fawehinmi Festus (2017) , “Financial Inclusion as an Effective Policy Tool of Poverty Alleviation: A Case of Ekiti State” , IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF) , Volume 8, Issue 4 Ver. II .
25. Sarma , Mandira (2008) , “Index of Financial Inclusion” , Working Paper No. 215 , INDIAN COUNCIL FOR RESEARCH ON INTERNATIONAL ECONOMIC RELATIONS.
26. World Bank , “Financial Inclusion Strategies : Reference Framework” , 2012.



## الملاحق :

الملحق (١) تنفيذ استراتيجية الشمول المالي في نيجيريا والتقدم المتحقق ٢٠١٠ - ٢٠١٦

| التباين عن<br>اهداف<br>٢٠٢٠<br>% | اهداف<br>٢٠٢٠ | ٢٠١٦ | ٢٠١٤  | ٢٠١٢ | ٢٠١٠ | مؤشرات الأداء الرئيسة                                    |    |
|----------------------------------|---------------|------|-------|------|------|----------------------------------------------------------|----|
| -٣٢                              | ٧٠,٠          | ٣٨,٠ | ٢٤,٠  | ٢٠,٠ | ٢٢,٠ | النسبة المئوية للبالغين مستخدمي المدفوعات                | ١  |
| -٢٤                              | ٦٠,٠          | ٣٦,٠ | ٣٢,٠  | ٢٥,٠ | ٢٤,٠ | النسبة المئوية للبالغين مستخدمي التوفير                  | ٢  |
| -٣٧                              | ٤٠,٠          | ٣,٠  | ٣,٠   | ٢,٠  | ٢,٠  | النسبة المئوية للبالغين مستخدمي الائتمان                 | ٣  |
| -٣٩                              | ٤٠,٠          | ١,٠  | ١,٠   | ٣,٠  | ١,٠  | النسبة المئوية للبالغين مستخدمي التأمين                  | ٤  |
| -٣٥                              | ٤٠,٠          | ٥,٠  | ٥,٠   | ٢,٠  | ٥,٠  | النسبة المئوية للبالغين مستخدمي منتجات الرواتب التقاعدية | ٥  |
| -٢                               | ٧,٦           | N.A  | ٥,٩   | N.A  | N.A  | عدد فروع المصارف لكل ١٠٠٠٠٠٠ بالغ                        | ٦  |
| -١٨٨                             | ٢٠٣,٦         | N.A  | ١٥,٢  | N.A  | N.A  | عدد ATMs لكل ١٠٠٠٠٠٠ بالغ                                | ٧  |
| -٧٠٧                             | ٨٥٠,٠         | N.A  | ١٤٣,٣ | N.A  | N.A  | عدد PoS لكل ١٠٠٠٠٠٠ بالغ                                 | ٨  |
| ١٩                               | ٦٢,٠          | N.A  | ٨٠,٧  | N.A  | N.A  | عدد الوكلاء لكل ١٠٠٠٠٠٠ بالغ                             | ٩  |
| -٢٢                              | ٢٠,٠          | ٤١,٦ | ٣٩,٥  | ٣٩,٧ | ٤٦,٣ | الاستبعاد المالي                                         | ١٠ |

- Sources: Sanusi, 2012, Central Bank of Nigeria annual economic report, 2014, EFINA, 2016 cited from Aro-Gordon , 2017 : p38
- N.A.: Data not available
- الملحق (٢) خطوط الفقر المدقع والمطلق وكلفة السلة غير الغذائية في العراق للسنوات (٢٠٠٣ -

(٢٠١٧)

| السنة | خط الفقر المدقع قبل<br>حسم قيمة البطاقة<br>التمويلية | خط الفقر المدقع بعد<br>حسم قيمة البطاقة<br>التمويلية | كلفة السلة<br>غير الغذائية | خط الفقر المطلق قبل<br>حسم قيمة البطاقة<br>التمويلية | خط الفقر المطلق بعد<br>حسم قيمة البطاقة<br>التمويلية |
|-------|------------------------------------------------------|------------------------------------------------------|----------------------------|------------------------------------------------------|------------------------------------------------------|
| ٢٠٠٣  | ١٧٣٩٩                                                | 10899                                                | ١٩٧٣٦,٩٩                   | ٣٧١٣٥,١٩٩                                            | 30635.199                                            |
| ٢٠٠٤  | ١٨٩٤٠,٢٥                                             | 12190.25                                             | ٢١٤٨٥,٣٥                   | ٤٠٤٢٥,٦                                              | 33675.6                                              |
| ٢٠٠٥  | ٢٣١٥٣                                                | 15153                                                | ٢٦٢٦٤,١٩                   | ٤٩٤١٧,١٩                                             | 41417.19                                             |
| ٢٠٠٦  | ٣٠٠٧١,٥                                              | 20372.9                                              | ٥٤٤٠٦,٨١                   | ٨٤٤٧٨,٣١                                             | 74779.71                                             |
| 2007  | 34250                                                | 22131.8                                              | 42646                      | 76896                                                | 64777.8                                              |
| 2008  | 37983.25                                             | 22541.75                                             | 68721.14                   | 106704.39                                            | 91262.89                                             |
| 2009  | 44764.75                                             | 29757.75                                             | 80990.55                   | 125755.3                                             | 110748.3                                             |
| 2010  | 45997.75                                             | 29256.75                                             | 70288.75                   | 133286.5                                             | 116545.5                                             |
| 2011  | 47402                                                | 32436                                                | 89953.56                   | 137355.56                                            | 122389.56                                            |
| 2012  | 50484.5                                              | 35188.5                                              | 108016.32                  | 158500.82                                            | 143204.82                                            |
| 2013  | 50690                                                | 36501                                                | 108456.01                  | 159146.01                                            | 144957.01                                            |
| 2014  | 52060                                                | 38555                                                | 84659.34                   | 136719.34                                            | 123214.34                                            |

| السنة | خط الفقر المدقع قبل<br>حسم قيمة البطاقة<br>التمويلية | خط الفقر المدقع بعد<br>حسم قيمة البطاقة<br>التمويلية | كلفة السلة<br>غير الغذائية | خط الفقر المطلق قبل<br>حسم قيمة البطاقة<br>التمويلية | خط الفقر المطلق بعد<br>حسم قيمة البطاقة<br>التمويلية |
|-------|------------------------------------------------------|------------------------------------------------------|----------------------------|------------------------------------------------------|------------------------------------------------------|
| 2015  | 51888.75                                             | 40205.75                                             | 84380.86                   | 136269.61                                            | 124586.61                                            |
| 2016  | 50621.5                                              | 36085.5                                              | 82320.07                   | 132941.57                                            | 118405.57                                            |
| 2017  | 49525.5                                              | 39346.5                                              | 80537.77                   | 130063.27                                            | 119884.27                                            |

المصدر : من عمل الباحث

### الملحق (٣)

البيانات المستخدمة في قياس الشمول المالي في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٧)

| السنة | المدة    | عدد فروع<br>المصارف BB | ATM     | عدد مكاتب<br>الصيرفة BO | Q Card   | حجم الودائع<br>DEP | حجم القروض<br>LO |
|-------|----------|------------------------|---------|-------------------------|----------|--------------------|------------------|
| 2003  | 1st Half | 518.25                 | 0       | 270                     | 0        | 15284887           | 1685725          |
|       | 2nd Half | 531.75                 | 0       | 270                     | 0        | 20542109           | 2449428          |
| 2004  | 1st Half | 540.75                 | 0       | 270                     | 0        | 23616318           | 4664727          |
|       | 2nd Half | 545.25                 | 0       | 270                     | 0        | 35120651           | 4623893          |
| 2005  | 1st Half | 543.125                | 0       | 270                     | 0        | 54892213           | 5280507          |
|       | 2nd Half | 542.875                | 0       | 270                     | 0        | 61356789           | 7121254          |
| 2006  | 1st Half | 541.25                 | 0       | 270                     | 0        | 77200616           | 11528168         |
|       | 2nd Half | 542.75                 | 0       | 270                     | 0        | 91809598           | 14023142         |
| 2007  | 1st Half | 546.75                 | 0       | 270                     | 0        | 106116723          | 16493257         |
|       | 2nd Half | 551.25                 | 0       | 270                     | 0        | 147273311          | 21344843         |
| 2008  | 1st Half | 531.875                | 0       | 270                     | 0        | 161528603          | 20916912         |
|       | 2nd Half | 588.125                | 0       | 270                     | 0        | 194245676          | 27247400         |
| 2009  | 1st Half | 735.125                | 0       | 270                     | 0        | 207121875          | 239763076        |
|       | 2nd Half | 812.875                | 0       | 270                     | 0        | 218696216          | 270296912        |
| 2010  | 1st Half | 855.375                | 58.375  | 268.625                 | 6250     | 247476487          | 278966883        |
|       | 2nd Half | 886.625                | 58.375  | 271.375                 | 6250     | 273103235          | 279855460        |
| 2011  | 1st Half | 883.625                | 408.625 | 266                     | 43750    | 287420222          | 310400846        |
|       | 2nd Half | 914.375                | 525.375 | 296                     | 56250    | 320703290          | 332468320        |
| 2012  | 1st Half | 979.625                | 444.5   | 330.25                  | 52500    | 326653631          | 371798065        |
|       | 2nd Half | 1008.375               | 489.5   | 449.75                  | 47500    | 357637874          | 429470128        |
| 2013  | 1st Half | 1009                   | 663.25  | 607.875                 | 32500    | 379493970          | 443722334        |
|       | 2nd Half | 1019                   | 630.75  | 910.125                 | 27500    | 400101766          | 463510339        |
| 2014  | 1st Half | 1054.625               | 345.375 | 1456                    | 30000    | 401097617          | 517730154        |
|       | 2nd Half | 1013.375               | 328.625 | 1742                    | 30000    | 418828692          | 519574303        |
| 2015  | 1st Half | 870                    | 539.625 | 1862.125                | 30000    | 411100421          | 470726375        |
|       | 2nd Half | 828                    | 620.375 | 1943.875                | 30000    | 390113052          | 505519516        |
| 2016  | 1st Half | 866.75                 | 676.5   | 1923.125                | 33074.63 | 374995687          | 400305643        |
|       | 2nd Half | 865.25                 | 643.5   | 1928.875                | 26925.38 | 377798420          | 448007823        |
| 2017  | 1st Half | 853.75                 | 537.5   | 1928.875                | 14626.88 | 375817042          | 401085791        |
|       | 2nd Half | 832.25                 | 358.5   | 1923.125                | -3820.88 | 384623134          | 408539022        |

المصدر :

- البنك المركزي العراقي / النشرة الإحصائية السنوية (٢٠٠٣ - ٢٠١٧) .
- البنك المركزي العراقي / دائرة مراقبة الصيرفة .
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي/الجهاز المركزي للإحصاء/المجاميع الإحصائية السنوية (سنوات متفرقة).

#### الملحق (٤)

نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع Augmented Dickey Fuller Test لمتغيرات الشمول المالي

في العراق

| AUGMENTED DICKEY FULLER |         |        |         |         |        |         |
|-------------------------|---------|--------|---------|---------|--------|---------|
| الفرق الأول             |         |        | المستوى |         |        | المتغير |
| بلا                     | ميل وحد | حد     | بلا     | ميل وحد | حد     |         |
| 0.2144                  | 0.6825  | 0.6631 | 0.4026  | 0.413   | 0.1395 | apl     |
| 0.0757                  | 0.0388  | 0.3839 | 0.6986  | 0.7707  | 0.4847 | bb      |
| 0.0452                  | 0.6835  | 0.0002 | 0.3096  | 0.4133  | 0.5117 | atm     |
| 0.0907                  | 0.7043  | 0.3645 | 0.5119  | 0.2879  | 0.6331 | bo      |
| 0.2159                  | 0.0316  | 0.3713 | 0.7041  | 0.9989  | 0.4419 | dep     |
| 0                       | 0.0008  | 0.0001 | 0.8253  | 0.8654  | 0.7654 | lo      |
| 0.0012                  | 0.063   | 0.0209 | 0.0565  | 0.5025  | 0.1859 | qc      |

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحقين (٢) و (٣) وباستخدام برنامج Eviews 10

#### الملحق (٥)

نتائج اختبار (PHILLIPS PERON) لمتغيرات الشمول المالي في العراق

|             |         | PHILLIPS PERRON |         |         |        |         |
|-------------|---------|-----------------|---------|---------|--------|---------|
| الفرق الأول |         |                 | المستوى |         |        | المتغير |
| بلا         | ميل وحد | حد              | بلا     | ميل وحد | حد     |         |
| 0.0036      | 0.0056  | 0.0293          | 0.9301  | 0.9752  | 0.3742 | apl     |
| 0.0079      | 0.2457  | 0.0815          | 0.8365  | 0.9426  | 0.6272 | bb      |
| 0.0044      | 0.2142  | 0.0604          | 0.4475  | 0.6412  | 0.6357 | Atm     |
| 0.067       | 0.5924  | 0.2885          | 0.9296  | 0.8132  | 0.9578 | Bo      |
| 0.0305      | 0.0288  | 0.0157          | 0.9499  | 0.9899  | 0.6074 | Dep     |
| 0           | 0.0008  | 0.0001          | 0.8065  | 0.8164  | 0.7688 | Lo      |
| 0.03        | 0.4903  | 0.1861          | 0.2664  | 0.8888  | 0.4913 | Qc      |

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحقين (٢) و (٣) وباستخدام برنامج Eviews 10

#### الملحق (٦)

تسلسل العراق بين دول العالم حسب مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٧

## CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2017

Search

| 2017 Rank | Country           | 2017 Score | 2016 Score | 2015 Score | 2014 Score | 2013 Score | 2012 Score | Region                       |
|-----------|-------------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------------------------|
| 169       | Iraq              | 18         | 17         | 16         | 16         | 16         | 18         | Middle East and North Africa |
| 169       | Venezuela         | 18         | 17         | 17         | 19         | 20         | 19         | Americas                     |
| 171       | Equatorial Guinea | 17         | N/A        | N/A        | N/A        | N/A        | N/A        | Sub Saharan Africa           |
| 171       | Guinea-Bissau     | 17         | 16         | 17         | 19         | 19         | 25         | Sub Saharan Africa           |
| 171       | Korea, North      | 17         | 12         | 8          | 8          | 8          | 8          | Asia Pacific                 |
| 171       | Libya             | 17         | 14         | 16         | 18         | 15         | 21         | Middle East and North Africa |
| 175       | Sudan             | 16         | 14         | 12         | 11         | 11         | 13         | Middle East and North Africa |
| 175       | Yemen             | 16         | 14         | 18         | 19         | 18         | 23         | Middle East and North Africa |
| 177       | Afghanistan       | 15         | 15         | 11         | 12         | 8          | 8          | Asia Pacific                 |
| 178       | Syria             | 14         | 13         | 18         | 20         | 17         | 26         | Middle East and North Africa |
| 179       | South Sudan       | 12         | 11         | 15         | 15         | 14         | N/A        | Sub Saharan Africa           |
| 180       | Somalia           | 9          | 10         | 8          | 8          | 8          | 8          | Sub Saharan Africa           |

Visit [www.transparency.org/cpi](http://www.transparency.org/cpi) for more information